

دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية المدينة

The role of the commune in local development in Algeria. Case study of the “commune of MEDEA”.

محمد أمين فرقاني^{1*}، كمال ديب²

¹ المركز الجامعي تيبازة (الجزائر) ، fergani.mohamed@cu-tipaza.dz

² المركز الجامعي تيبازة (الجزائر) ، dib.kamel@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/24 تاريخ القبول: 2024/10/14 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البلدية في تجسيد و تحقيق التنمية المحلية، من خلال اعتمادها على مختلف المصادر المالية المتوفرة من جهة، و معرفة مدى فعالية و كفاية هذه الموارد المالية المتاحة في إنجاز البرامج و المشاريع التنموية المحلية و تحقيق الأهداف المسطرة. وتوصلت النتائج إلى أن نوعية و حجم المشاريع و البرامج التنموية في بلدية المدينة يتوقف على حجم الموارد المالية و الإيرادات المحصلة لفائدتها ، و أن أي تراجع أو تذبذب في هذه الأخيرة يؤدي إلى انخفاض المشاريع التنموية المحلية ، كما تعد البلدية المسؤولة الأولى عن تحسين مستويات الحياة في إقليمها. **كلمات مفتاحية:** البلدية في الجزائر ، التنمية المحلية ، ميزانية التجهيز.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the commune in achieving local development, through its dependence on the various sources of funding available on the one hand, and to find out how effective and adequate these available financial resources are in implementing local development programs and projects and achieving the objectives set on the other.

The results showed that the quality and volume of development projects and programs in the “commune of MEDEA” depend on the scale of the financial resources and revenues collected for their benefit, as the study concluded that any drop or fluctuation in these resources and revenues collected, leads to a reduction in local development projects, which is reflected in the standard of living of the local population, for whom the commune is primarily responsible for improving. **Keywords:** Commune in Algeria, Local development, Processing budget.

1. مقدمة:

تتحمل الدولة في سبيل بعث التنمية على المستوى المحلي عدة أعباء ، جعلتها غير قادرة على تجسيدها بفعالية ، نظرا لانتساع الرقعة الجغرافية للدولة ، ذلك ما جعل إرساء اللامركزية الإدارية ضرورة حتمية ، من أجل إعطائها نوع من المرونة و الحرية في التسيير و تخفيف العبء عن الإدارة المركزية في الدولة ، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

تتجسد اللامركزية الإدارية في الجماعات المحلية، التي تتمثل في الولاية و البلدية حيث تعتبر البلدية الهيئة الإقليمية القاعدية للدولة ، و تتميز بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، كما تعد الوحدة الأقرب إلى المواطن لتحقيق تطلعاته من خلال التنمية المحلية و تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي و تحسين الحياة اليومية للسكان .

و من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة و هادفة، يتطلب ذلك توفير الموارد المالية اللازمة و الكافية بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية، و تنفيذ مختلف البرامج و المشاريع المسطرة في المخططات التنموية البلدية و عليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم ميزانية البلدية من خلال الموارد المالية المتاحة في تحقيق التنمية المحلية ؟

و تتفرع عن هاته الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

✓ ما هي التنمية المحلية وما أبعادها ؟

✓ ما هي الإمكانيات المادية و المالية المتوفرة لبلدية المدية ؟

✓ كيف تؤثر ميزانية البلدية من خلال ميزانية التجهيز في تحقيق التنمية المحلية ؟

أهمية الدراسة : تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع , و هو دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر, و ذلك للاهتمام المتزايد مؤخرا بموضوع التنمية المحلية ، و اعتبار البلدية النواة الأساسية في بعث و تعزيز التنمية على مستوى حدودها الجغرافية , من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية للدولة.

هدف الدراسة : نسعى من خلال هاته الدراسة لتحقيق ما يلي:

✓ تقييم مدى فاعلية بلدية المدية في تحقيق التنمية المحلية.

✓ محاولة التعرف على دور البلدية في التنمية المحلية على ضوء الاعتمادات المالية المتوفرة.

2. البلدية في الجزائر:

تجسد البلدية قاعدة اللامركزية الإدارية لممارسة حق المواطنة ، كما تمثل التعبير الديمقراطي من خلال المشاركة الشعبية في تسيير و إدارة الإقليم ، و إدارة الهيئات المحلية و التكفل بالانشغالات و التنمية ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية التي ينتج عنها الاستقلال المالي و حرية التقاضي ، ويمكنها إبرام العقود و قبول الهبات .. الخ.

1.2 تعريف البلدية:

نصت المادة 17 من دستور 2020 المتعلق بالبلدية على أن " الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية " (دستور 2020، المادة 17) .

كما نصت المادة 01 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية على أن " البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، و تحدث بموجب قانون" (قانون رقم 11-10، المادة 01).

كما نصت المادة 06 من القانون 10 - 11 ، " للبلدية إقليم، اسم ومقر" وعليه ، فإن البلدية تشكل فاعلا محوريا في الهيئة الإقليمية والتنمية المحلية و الخدمة العمومية .

من خلال التعارف السابقة نستنتج أن البلدية جماعة إقليمية لامركزية، أنشئت بموجب قانون و تتمتع بالاستقلالية المالية، ومهمتها ضمان السير الحسن لمصالح العمومية للبلدية.

2.2 خصائص البلدية: هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها البلدية نذكر منها :

- وحدة أو جماعة إقليمية ؛
- وحدة جغرافية لا مركزية ؛
- تتمتع بالشخصية المعنوية و لها وجود قانوني مستقل عن الولاية و الدولة؛
- الاستقلالية المالية أي تعتمد على مواردها الذاتية في تلبية و تغطية نفقاتها.

2.3 ميزانية البلدية:

نصت المادة 176 من القانون البلدية على أن "ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للبلدية ... " (قانون رقم 11-10، المادة 176) و تتكون ميزانية البلدية من الميزانية الأولية ، الإضافية و الحساب الإداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية.

- الميزانية الأولية :

"تعتبر الميزانية وثيقة و بيان شامل لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة حيث يتم إعدادها قبل بدء السنة المالية السابقة ، كما تعدل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق الميزانية الإضافية" (قانون رقم 10-11، المادة 177) و هي عبارة عن التقديرات التي تلتزم البلدية على تنفيذها خلال السنة المالية ويتم تحضيرها قبل الواحد و الثلاثين أكتوبر من السنة السابقة.

● الميزانية الإضافية:

"هي وثيقة مالية تعدل الميزانية الأولية بالزيادة أو النقصان ، حيث تسمح بتعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية السابقة حيث يتم التصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها" (قانون رقم 10-11، المادة 181) .

● الحساب الإداري:

هو وثيقة تعبر عن ما تم تجسيده فعلا خلال السنة المالية ، حيث يعتبر حوصلة للميزانيتين السابقتين الأولية و الإضافية، يبين كل النفقات التي صرفت فعلا و الإيرادات التي حصلت فعلا خلال السنة المالية ،

" عند نهاية الفترة الإضافية للسنة المالية يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي الحساب الإداري للبلدية و يتم عرضه للمصادقة على المجلس الشعبي البلدي ، حيث تتم المصادقة على الحساب الإداري و يتم إعداد حساب التسيير للسنة المالية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما" (قانون رقم 10-11، المادة 188).

3. التنمية المحلية و التمويل في الجزائر:

تحض التنمية المحلية مؤخرا باهتمام كبير على الساحة الوطنية و الدولية ، والتي تعتبر كأساس يرتكز عليه لبناء السياسات العامة للدولة، و منطلق أساسي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ، وهي كذلك عملية مركبة تتفاعل فيها عدة متغيرات سواء على المستوى المؤسسي و البيئي .

3. 1 التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تفي متطلبات و احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (بركات، 2021، صفحة 268).

و تعرف بأنها تسيير و إدارة الموارد الطبيعية و صيانتها ، و توجيه التغيرات المؤسسية و التكنولوجية بطريقة تضمن تلبية مختلف الاحتياجات للأجيال الحالية و المقبلة ، فهي التنمية المستدامة التي تلتزم و تحافظ على الأراضي، المياه، النبات و

الموارد الوراثية الحيوانية ،و لا تحدث تدهورا في البيئة و تكون ملائمة من الناحية التكنولوجية و سليمة و مقبولة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية (بركات، 2021، صفحة 268).

2.3 التنمية المحلية المستدامة:

و تعرف بأنها التنمية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد أهدافه و حاجاته، التي تكون وفقا لأولوياتها التنموية و البيئية، بما يستجيب ذلك لحاجات المجتمع الراهنة دون إهمال قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم، وهناك من يعرفها كذلك على أنها إستراتيجية مدروسة لاستمرار تنمية المجتمعات والتي تعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئة ، بمعنى تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية و كذا المواهب الفردية و العلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة (مشري، 2016، صفحة 117).

و تعرف أيضا بأنها التنمية التي تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية ، البيئية و الثقافية في كل مشروع تنمية و مكان معين ، حيث تشكل البلدية الهيئة و الوحدة الأساسية لتأمين التنمية المحلية المستدامة، خاصة و أنها الهيئة الإقليمية الأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم (مشري، 2016، صفحة 117).

3.3 التنمية المحلية:

لقد حاول عديد من الباحثين في مجال التنمية المحلية مؤخرا تحديد مفهوم فكري لها، حيث تم تعريفها على أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية و الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الحضارية، البيئية و الثقافية للمجتمعات المحلية و إدماجها في منظومة التنمية الشاملة (عبد المطلب، 2001، صفحة 13).

3.4 أبعاد التنمية المحلية :

لم يعد مفهوم التنمية المحلية كما في السابق يختص بتنمية قطاع أو مجال معين، بل تنمية شاملة يتحقق فيها التوازن في كل القطاعات المادية ، البشرية و البيئية ، كما يجب مشاركة جميع أطراف المجتمع انطلاقا من خصوصية كل منطقة ، فهي نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان و التوازن البيئي ، و عليه فان التنمية المحلية تركز على ثلاث دعائم أساسية و هي :

● **البعد الاقتصادي :** يركز هذا البعد على رفاهية المجتمع المحلي و محاولة القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية و الثروات الباطنية أحسن

استغلال ، و ينبع من كون البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية و أي تلويث أو استنزاف لمواردها يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

● **البعد الاجتماعي :** يركز على حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة و نظيفة يمارس من خلالها أنشطته اليومية مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية و الخدمات البيئية و الاجتماعية (زوين، 2020، صفحة 154).

● **البعد البيئي :** و ذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة لمختلف الأنشطة على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة ، و السعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة و إعادة تدوير المخلفات (قرواط، 2016، صفحة 288).

3. 5 مصادر تمويل التنمية المحلية :

بعد التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية و جب تحديد مصادر تمويل هذه التنمية، حيث تجد البلدية نفسها في حاجة ماسة إلى موارد مالية كافية من أجل الوفاء بالتزاماتها، وفي هذا الصدد سنحاول إبراز مختلف مصادر التمويل المحلي على مستوى البلدية.

أولا : مصادر التمويل العادية للبلدية :

وتشمل كل من الموارد الجبائية ، الموارد الذاتية ، الموارد المالية الخارجية.

● **الموارد الجبائية :** تتمثل فيما يلي :

- الضرائب المحلية وهي أموال تحصلها المجالس المحلية من الرعايا المحليين و المقيمين في نطاقها من أجل تحقيق المنفعة العامة و التي تصب في أهداف التنمية المحلية، و تنقسم الجباية المحلية إلى قسمين :
- الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية : و هي عبارة الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري ، الرسم على الذبح ، رسم التطهير ، رسم الإقامة .
- الضرائب المحصلة لفائدة الدولة و الجماعات المحلية: و المتمثلة في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الأملاك، الضريبة الجزافية الوحيدة، قسيمة السيارات (عبد المطلب، 2001، صفحة 22).

● **الموارد الذاتية :** "تتمثل الموارد الذاتية للبلدية في مداخيل أملاك الجماعات المحلية

التي تنتج عن عمليات التنازل و عمليات الكراء للعقارات و المنقولات التي تعود ملكيتها للجماعات المحلية، و من خلال اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار"، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التحويل الذاتي لفائدة

- البلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و 20% (قانون رقم 11-10، المادة 198).
- **الموارد المالية الخارجية :** تتمثل في الإعانات الحكومية و القروض المحلية.
 - **الإعانات الحكومية:** تقوم السلطة المركزية بتخصيص إعانات للبلدية نتيجة عدم كفاية مواردها لتسيير مصالحها و لتحقيق أهدافها التنموية.
 - **القروض المحلية :** تعتبر القروض موردا هاما في ميزانية البلدية، وقد أكد المشرع الجزائري على أن تكون القروض المحلية موجهة للبرامج ذات المردودية والنفع العام، و أن تستعمل في المشاريع الاستثمارية التي تعجز الميزانية العادية للبلدية على تغطية نفقاتها.

ثانيا : مصادر التمويل المباشرة للتنمية في البلدية:

- استجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية، وضعت الدولة الجزائرية عدة وسائل و آليات خاصة لتمويلها تمثلت في ما يلي:
- **المخططات البلدية للتنمية PCD:**

تعتبر المخططات البلدية للتنمية PCD على مجموعة من الوسائل المالية و القانونية التي تسمح للبلدية بتقدير و تجسيد سياستها التنموية الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية ، فهو يمثل الوسيلة المثلى التي تمكن البلدية من دفع عجلة التنمية بها، من خلال الدراسات و تنفيذ المشاريع على مستوى البلدية (مرسوم تنفيذي 81-380، المادة 03).

● **إعانات دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:**

تمنح الاعتمادات المالية المخصصة بعنوان قانون المالية للسنة، للإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلديات، حسب المنشور رقم 1035 الصادر عن المديرية العامة للميزانية و الذي بدا العمل بهذي الصيغة في سنة 2023 (منشور رقم 1035 مؤرخ في 2023/02/13).

● **صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية:**

يمثل الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي و هو موضوع تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (المرسوم 86-266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986).

● **الاقتطاع من ميزانية التسيير:**

لقد سنت الدولة مجموعة من التنظيمات التي تجبر البلديات على تخصيص جزء من إيرادات قسم التسيير لإنجاز المشاريع والتكفل بانشغالات المواطنين التنموية، وقد تم صدور أول مرسوم في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وهو المرسوم رقم: 67-145 بتاريخ 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، وقد حدد نسبة الاقتطاع الدنيا بـ: 10 % ويمكن للبلديات الميسورة ماليا أن تقتطع أكبر من هذه النسبة، كما نصت المادة 02 من هذا المرسوم على إمكانية رفع هذه النسبة (بن عامر، 2020، صفحة 19).

4. بلدية المدية و دورها في تحقيق التنمية المحلية:

سيتم في هذا المحور التطرق إلى دراسة حالة بلدية المدية لسنوات 2020-2023 ، من خلال ميزانية البلدية قسم التجهيز و الذي يعبر عن البرامج و المشاريع التي يتم إنجازها على مستوى البلدية ، و كذا مساهمة مخططات البلدية للتنمية في ذلك ، لما لها من تأثير مباشر و إيجابي على التنمية المحلية و على الحياة اليومية لسكان البلدية.

4. 1 تقديم بلدية المدية:

اختلف المؤرخون في أصل تسمية المدية، وتعددت الروايات في أصل هذا الاسم، حيث روى البعض أن المدية هي في الأصل القرية الرومانية أو ميداس وهي كلمة لاتينية، وتقول روايات أخرى أنها كانت تسمى باسم ملكة رومانيا تدعى لمدية (lamdia) أو لمبدية و روى البعض الآخر أن اسم المدينة كلمة بربرية تعني العلو أو الأرض المرتفعة ، وقد اختيرت في عهد الدولة العثمانية كعاصمة لبلايك الوسط تحت اسم التيتري ، كما شهدت المدينة تطورا ملحوظا للعيان من ناحية التوسع العمراني و التعداد السكاني .

4. 2 الموقع و السكان:

تقع بلدية المدية في الجهة الشمالية للولاية يحدها شرقا كل من بلدية وزرة وبن شكاو و غربا كل من بلدية ذراع السمار وبلدية حربيل كما يحدها شمالا كل من بلدية الحمدانية و تمزقيدة و جنوبا كل من بلدية تيزي المهدي وبلدية بوعيشون حيث تتربع على مساحة تقدر ب 63,5 كلم² .

تعتبر بلدية المدية مدينة حضرية في مجملها و هي من أكبر بلديات الولاية من حيث تعداد السكان و التي عرف نمو واضحا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ عدد السكان حسب آخر إحصاء سكاني حوالي 179900 نسمة ، كما بلغت الكثافة السكانية 2833 نسمة/كلم² .

3.4 ميزانية التسيير :

تحتوي ميزانية التسيير على توقعات نفقات و إيرادات دائمة تسمح لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالتسيير الحسن لجميع مصالح البلدية، و تنقسم إلى ثلاثة أصناف هي:

- نفقات إجبارية مثل : الأجور و الرواتب ؛
 - النفقات الضرورية للمصالح مثل : الوقود ، صيانة ، كهرباء ... الخ؛
 - النفقات الاختيارية مثل : الإعانات الاجتماعية، الثقافية و الرياضية (القانون رقم 10-11، المادة 198).
- و لتغطية هذه النفقات يجب على الجماعات المحلية إيجاد مصادر تمويل كافية تمكنها من تغطية هذه النفقات .

4.4 ميزانية التجهيز:

تعتبر ميزانية التجهيز القسم الثاني من ميزانية البلدية بعد قسم التسيير، و التي تعبر عن مختلف الانجازات و المشاريع التي تتم على مستوى البلدية ، و لها تأثير مباشر و ملموس على التنمية المحلية ، كما يشترط أن تكون الميزانية متوازنة بين إيراداتها و نفقاتها في كل باب ، حيث لا يمكن أن تكون هناك نفقة مشروع بدون إيراد خاص به .

أ – تطور ميزانية التجهيز لبلدية المدية خلال الأربع سنوات الأخيرة :

سنحاول دراسة و تحليل جانب النفقات من ميزانية التجهيز لبلدية المدية و الذي يبين حجم و قيمة التجهيزات و المشاريع التي أنجزت خلال سنوات 2020، 2021 ، 2022 ، 2023 من خلال عرض الميزانية الإضافية، باعتبار ميزانية البلدية تعتمد على مبدأ التوازن فإن نفقات التجهيز هي مطابقة تماما لإيراداتها أثناء سنوات الدراسة. الجدول رقم 1: نفقات ميزانية التجهيز لبلدية المدية الخاصة بسنوات (2020- 2023) بالدينار الجزائري.

الأبواب	البرامج	قسم التجهيز - النفقات			
		2023	2022	2021	2020
	برامج البلدية - 95	750120569,60	58,755445169	820436810,79	848114438,68
950	البنائيات و التجهيزات الإدارية	85763079,70	93,55408743	111559062,20	49850326,77
951	طرق البلدية	210800042,56	38164836321,	185308060,77	243356172,41
952	الشبكات المختلفة	180294909,91	167008107,73	186829219,76	201664670,91
953	التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	129422465,38	198361683,70	134113435.66	143413979,48
954	التجهيزات الصحية و الاجتماعية	18467280,69	22120277,03	60763438,26	42696504,86
955	التوزيع - النقل - المواصلات	0,00	0,00	0,00	0,00
956	التعمير - الإسكان	125372791,36	143251714,36	139584214,32	150725950,37
957	التجهيز الصناعي و الحرفي و السياحي	0,00	0,00	0,00	0,00
958	التنمية الفلاحية و الصيد البحري	0,00	4458321,45	2279379,82	10406833,88
	برامج لحساب الغير - 96				
960	برنامج المؤسسات العمومية البلدية				
961	برنامج الوحدات الاقتصادية البلدية				
962	برنامج البلديات ووحداتها الاقتصادية				
969	برنامج الأطراف الأخرى				
	العمليات الخارجة عن البرامج - 97	1120000,00	4200000,00	6557140,00	3557140,00
970	العمليات العقارية و المنقولات الخارجة من البرنامج				3557140,00
971	حركة المديونية و الدائنية				
979	عمليات أخرى خارجة من البرنامج	11200000,00	4200000,00	6557140,00	
	مجموع نفقات قسم التجهيز	761320569,60	759645169,58	826993950,79	851671578,68
065	الفائض - 065	0,00	0,00	0,00	0,00
	المجموع	761320569,60	759645169,58	826993950,79	851671578,68

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الميزانية الإضافية لسنوات (2020-

2023).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في نفقات ميزانية التجهيز ، حيث انخفضت من 851.671.578,68 دج سنة 2020 إلى 826.993.950,79 دج سنة 2021 بنسبة 2.99 % ثم انخفضت أيضا إلى

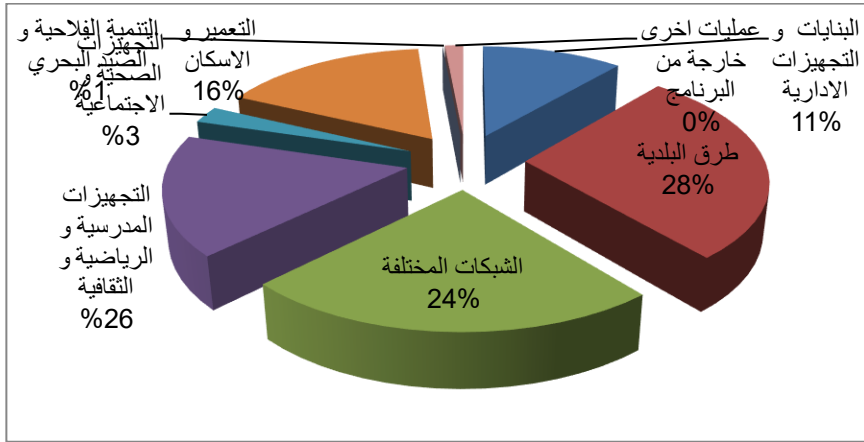
759.645.169,58 سنة 2022 أي بنسبة 8.86 % ، و في سنة 2023 شهدت ارتفاع طفيف إلى 761.320.569,60 دج أي بنسبة 0.23 % .

ويعود سبب ذلك ، إلى انخفاض الاعتمادات المالية و مصادر التمويل للمشاريع التنموية للبلدية ، حيث تتشكل ميزانية البلدية جزء التجهيز من الإعانات المقدمة في إطار) المخططات البلدية للتنمية PCD ، لاسيما برامج الدعم التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و كذا صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية) و أي تذبذب أو تراجع في الإيرادات و مصادر التمويل المختلفة يؤدي إلى تفاقم المشاكل المالية و بالتالي انخفاض المشاريع التنموية للبلدية.

ب - توزيع نفقات التجهيز على مختلف البرامج :

تختلف الاعتمادات المالية الموجهة لمختلف البرامج المسطرة بحسب أولوية وأهمية هذه الأخيرة ، وهذا ما جعل البلدية تهتم أكثر بالمشاريع الخاصة بالتنمية المحلية ، من خلال تهيئة البنية التحتية وتزفيت الطرق المهترئة ، المساحات الخضراء ، و كذا تجهيز المدارس و المنشآت الرياضية و الثقافية و الشكل الموالي يبين نسب توزيع نفقات التجهيز على مختلف البرامج.

الشكل رقم (01): توزيع نفقات التجهيز على مختلف البرامج لبلدية المدية لسنة 2023.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية الإضافية لسنة 2023. من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن بعض الأبواب في ميزانية التجهيز لسنة 2023 تستحوذ على أكبر نسب من غيرها في ما يخص المبالغ المدرجة فيها و هي:

- الباب 951 الطرق: وتمثل ما نسبته 28% من ميزانية التجهيز لسنة 2023 و تسجل فيه كل المشاريع الخاصة بالطرق مثل : التجهيزات بالعتاد ، و تجهيزات للطرق – مشاريع الفنون ، الإنارة ، بقيمة إجمالية تقدر ب 210800042,56 دج.

- الباب 953 : التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية: وتمثل ما نسبته 26 % من ميزانية التجهيز لسنة 2023 و التي تعبر عن المبالغ المالية التي تم صرفها على تجهيز و صيانة المدارس الأساسية ، التجهيزات الرياضية ، و تجهيزات رياضية وثقافية أخرى بقيمة إجمالية تقدر ب 129422465,38 دج.

- الباب 952 الشبكات المختلفة: وتمثل ما نسبته 24 % من ميزانية التجهيز لسنة 2023 و التي تعبر عن المبالغ المالية التي تم صرفها على إيصال المياه ، شبكات التطهير ، و الإنارة العمومية بقيمة إجمالية تقدر ب 180294909,91 دج.

- الباب 956 التعمير - الإسكان: وتمثل ما نسبته 16% من ميزانية التجهيز و تسجل فيه كل المشاريع الخاصة بالتجديد العمراني ، و القرى الاشتراكية مثل التهيئة الحضرية و تجهيز المساحات الخضراء و بقيمة إجمالية تقدر ب 125372791,36 دج .

4. 5 تأثير ميزانية التجهيز على التنمية المحلية في بلدية المدية:

لميزانية التجهيز أهمية بالغة في التأثير على التنمية المحلية في البلدية ، من خلال المشاريع و المنشآت التي يتم إنجازها على مستواها ، و التي تساهم في تحسين البنية التحتية ، تحسين الخدمة العمومية و توفير احتياجات المواطنين الفردية و الجماعية ، و عليه سنقوم ببيان أهم المشاريع المنجزة مؤخرا و التي تساهم في التأثير المباشر على التنمية المحلية لبلدية المدية.

- الباب 950 - البنايات و التجهيزات الادرية : أهم المشاريع في هذا الحساب نجد ; اقتناء سيارات إدارية ، تأهيل الملحقة الإدارية بحي مكرز ، تهيئة قاعة الأرشيف المركزي للبلدية ، تهيئة مديرية التعمير و الانجاز ، انجاز ملحقة بلدية بحي 15 ديسمبر ، انجاز موقف مستخلف على مستوى الحظيرة رقية مصطفى "المحشر" ، إعادة تأهيل مقر البلدية.

- الباب 951 – طرق البلدية : أهم المشاريع نجد ; تهيئة طرق بالخرسانة الزفتية (الطريق المؤدي إلى مدرسة كتابي عبد القادر ، طريق خلف مسجد الفرقان ، طريق تاكبو ابتداء من الشرطة القضائية المتنقلة الى غاية فريق فقير ، طريق حي بوهلة ، طريق باتي العليا إلى غاية الشيخ التهامي...).

تهيئة طرق بالخرسانة المسلحة (الطريق حي سيدي بويحيى السفلى ، طريق زاوية الشيخ المحبوب ، طريق بحي عين بن سلطان ، طريق حي هجرسي بعين الذهب ، طريق حي السقدي احمد ، طريق حي عين العرايس بالقرب من مصلحة الأرصاد الجوية ، طريق بحي الرمالي أمام مقبرة القندوز...).
انجاز نافورات ، انجاز سياج حديدي واقى ، أشغال الدهن للإشارات عبر محيط البلدية ، وضع ممهلات من المطاط ، تهيئة الرصيف (بحي باب لقواص ، أمام خزينة الدولة، حي مكرار ...).

- الباب 952 – الشبكات المختلفة : أهم المشاريع نجد ; تجديد شبكة التطهير عبر مختلف أحياء البلدية انجاز قنوات الصرف الصحي ، انجاز قنوات و اقتناء مضخات لتزويد بلدية المدينة بالمياه الصالحة للشرب ، انجاز شبكة الإنارة العمومية ...الخ.

- الباب 953 – التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية: أهم المشاريع نجد ; اقتناء أثاث مدرسي ، تجهيز وصيانة عدة مطاعم مدرسية ، انجاز و تهيئة عدة ملاعب بالعشب الاصطناعي ، تنصيب التدفئة المركزية بعدة مدارس .

- الباب 954 – التجهيزات الصحية و الاجتماعية :اقتناء العتاد و معدات النظافة ، تهيئة و ترميم المقابر عبر عدة أحياء ...الخ.

- الباب 956 – التعمير و الإسكان: أهم المشاريع نجد ; تهيئة و تجهيز المساحات الخضراء و الساحات العمومية ، التهيئة الحضرية لعدة أحياء ...الخ.

- الباب 979 – عمليات أخرى خارجة من البرنامج: دراسة و متابعة أشغال حركة المرور في النقاط السوداء عبر محيط بلدية المدينة ، دراسة المخطط التوجيهي لتسيير النفايات المنزلية لبلدية المدينة.

من خلال هذه المشاريع المنجزة على مستوى بلدية المدينة و المدرجة في الميزانية، نلاحظ أنها تساهم بشكل مباشر على التنمية المحلية للبلدية و على الحياة اليومية للسكان، سواء من خلال تجديد و تهيئة شبكة الطرقات و شبكات المياه و الصرف الصحي ، أو من خلال المشاريع الأخرى التي لها دور كبير في توفير ضروريات العيش الحضاري للمواطنين، كما تساهم أيضا في سلسلة من النتائج المترتبة عن زيادة الاستثمارات و زيادة دخول المنتجين و الأفراد ، و عليه فإن زيادة مصادر تمويل ميزانية البلدية و خاصة قسم التجهيز ، يساهم بشكل مباشر في تطوير تحسين الخدمات ، و له مردود ايجابي و فعال في تطوير البنية التحتية و تحسين المرافق العمومية و بالتالي زيادة رفاهية مجتمعها المحلي.

إن زيادة مصادر تمويل ميزانية البلدية و تنويعها يساهم بشكل فعال في انجاز كافة البرامج المسجلة في مخططات التنمية للبلدية، و التي يتم تنفيذها بالأولوية و ذلك حسب الاعتمادات المالية المتوفرة لديها.

4. 6 مصادر تمويل ميزانية بلدية المدينة قسم التجهيز :

يحتوي جانب الإيرادات من ميزانية البلدية قسم التجهيز و الاستثمار على التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية، بالإضافة إلى الفائض المرحل للسنة السابقة الذي هو عبارة عن الاقتطاع من ميزانية التسيير و الأموال المشتركة، وتوزع المساهمات و النسب حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة مخططات البلدية للتنمية و الفائض المرحل في ميزانية التجهيز لسنوات (2020-2023) .

السنوات	قسم التجهيز و الاستثمار	مخططات البلدية للتنمية	نسبة المساهمة	باقي التمويل (الفائض المرحل)	نسبة المساهمة
2020	851671578,68	70101630.02	% 8.23	781569948.66	% 91.76
2021	826993950,79	74813338.54	% 9.55	752180612.25	% 90.45
2022	759645169,58	140907703.57	% 18.55	618737466.01	% 81.45
2023	761320569,60	263240714.70	% 34.57	498079854.90	% 65.42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لسنوات (2020-2023).

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن إعانات الدولة المتمثلة في مخططات البلدية للتنمية تساهم بشكل ضعيف في تمويل ميزانية قسم التجهيز والاستثمار للبلدية لسنتي 2020 و 2021 حيث بلغت نسبة المساهمة 8.23 % و 9.04 % على التوالي و هي نسبة ضعيفة جدا ، لترتفع قليلا في سنة 2022 إلى نسبة 18.54 % ، و في سنة 2023 ارتفعت النسبة إلى 34.57 % من خلال استحداث برنامج دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، وهو عبارة عن اعتماد مالي يمنح للبلدية للمساهمة في دعم مخططات البلدية للتنمية ، لتمويل مختلف البرامج التنموية ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي حسب الأولويات المذكورة في المنشور رقم 1035 المؤرخ في 2023/02/13 (التزويد بالطاقة ،التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، شبكات التطهير ، البيئة ...الخ) ؛

و باقي تمويل ميزانية قسم التجهيز هو عبارة عن اقتطاع إجباري من ميزانية التسيير حددت بنسبة دنيا 10% حسب الحالة المالية للبلدية ، بالإضافة إلى الفائض المرحل للسنة السابقة الذي يعبر عن الأموال المشتركة المتأتية من مداخيل الجباية و إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية ، و التي تمثل النسبة الأكبر من تمويل الميزانية قسم التجهيز .

يتوقف نجاح عملية التنمية المحلية على مستوى البلدية ، على مدى قدرة و كفاءة الجماعات المحلية في توفير و تحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المالية لتحقيق أهدافها، و لكي تتحقق التنمية المحلية بأفضل صورة وبمعدلات مرتفعة هي بحاجة إلى تمويل مستمر و متجدد و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

• ضرورة توفر و تجدد مصادر التمويل:

إن توافر الموارد المالية هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات التنموية ، ذلك الأمر الذي يثبت الارتباط القوي و العلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية و مدى توافر الموارد المالية .

• ارتفاع تكاليف مشاريع التنمية و تقديم الخدمات :

إن الارتفاع في تكلفة تقديم الخدمات المحلية، و ارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية يعود إلى عدة أسباب تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى البلديات، و منها ارتفاع الأجور والخدمات ومستلزمات تقديم الخدمات ...الخ، وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو إدارة الخدمات (عبد المطلب، 2001، صفحة 29) .

• ضرورة الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية .

5. خاتمة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، و ذلك من خلال ميزانية التجهيز، التي تعتبر من الأدوات المالية التي تملكها البلدية لتنفيذ سياستها الاقتصادية و الاجتماعية ، و التي من خلالها تجسد سياستها التنموية على أرض الواقع عبر مختلف المشاريع و الانجازات التنموية التي تساهم في تطوير البنية التحتية و تحسين الحياة اليومية للسكان ، كما توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها:

- لميزانية التجهيز دور كبير في معرفة الحالة المالية للبلدية ، من خلال حجم و نوعية المشاريع التنموية المسجلة فيها ، و نوع النفقات التي تشكل الجزء الأكبر منها؛

- تساهم ميزانية التجهيز لبلدية المدية بطريقة مباشرة في التنمية المحلية ، من خلال مختلف المشاريع و الانجازات التنموية التي تساهم بدورها في تحسين المستوى المعيشي لسكان البلدية ؛

- تعتبر مخططات التنمية البلدية و القطاعية من المصادر التي تساهم في تمويل البرامج التي تدرج في ميزانية التجهيز ، و التي تؤثر بنسبة كبيرة على حجم و كمية المشاريع التنموية و البرامج المسطرة حسب الأولويات المدرجة في إطار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للجماعات المحلية ؛

- يتوقف نوعية و حجم المشاريع الاستثمارية و الانجازات التنموية في بلدية المدية، على حجم الموارد المالية و الإيرادات المحصلة لفائدتها ، و أي تراجع أو تذبذب في هذه الأخيرة يؤدي إلى انخفاض المشاريع التنموية المحلية؛

- تعد البلدية المسؤولة الأولى عن تحسين مستويات الحياة في إقليمها و تذليل كافة العقبات التي تواجه المواطن، غير أنها ليست الوحيدة التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف خاصة و أن إمكانياتها المالية غالبا ما تكون غير كافية لتوفير متطلبات المجتمع المحلي، و في هذه الحالة يصبح تدخل الدولة أمر ضروري لتدعيم جهودها سواء عن طريق دعم هيكلها المالي و إيجاد طرق جديدة لتمويل المشاريع التنموية .

6. قائمة المراجع:

1- القانون رقم 02-03 ، الصادر بتاريخ 10 ابريل 2002 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 1996.

2- القانون رقم 10-11 ، الصادر بتاريخ 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية (ج ر ، العدد 37) .

3- المرسوم التنفيذي رقم 81-380 ، مؤرخ في 26 ديسمبر 1981 ، المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية اختصاصهما في قطاع التخطيط وتهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية عدد 52 ، الجزائر .

4- المرسوم التنفيذي رقم 86-266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 ، يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك ، الجريدة الرسمية عدد 45 ، الجزائر .

5- منشور رقم 1035 المؤرخ في 13 فيفري 2023 الصادر عن وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية- و المتضمن كليات تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة بعنوان قانون المالية للسنة للإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلديات.

6 - عبد الحميد عبد المطلب، (2001)، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- 7- بركات ربيعة ، (2021)، الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.
- 8- مشري محمد الناصر، (2016)، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، جامعة سوق اهراس، الجزائر .
- 9- قرواط يونس ، (2016)، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة المعيار ،(العدد 16) ، جامعة المسيلة ، الجزائر .
- 10- بن عامر زبير ، (2020) ، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة برج بوعريريج ،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- 11- زوين صادق ،(2020) ، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر .